الكنيست

دليل

الانتخابات في إسرائيل:
عشية انتخابات الكنيست الخامسة والعشرين
24 تشرين الأول/ أكتوبر 2022

مركز الأبحاث والمعلومات

يتم انتخاب الكنيست بانتخابات عامة، قطرية، مباشرة، متساوية، سرية ونسبية

خمسة وخميسة خمس معارك انتخابات في أربع سنوات

متى ولماذا يتم إجراء الانتخابات؟

يقضي قانون أساس الكنيست بأن فترة ولاية الكنيست هي أربع سنوات ابتداءً من يوم انتخابها، ولكن في الحالات التالية سيتم إجراء الانتخابات في غير موعدها المعتاد:

1. إذا قررت الكنيست من خلال قانون حل نفسها قبل انتهاء فترة ولايتها.
2. إذا تم حل الكنيست بسبب عدم إقرار قانون الميزانية خلال ثلاثة أشهر من يوم بداية السنة المالية.
3. إذا قام رئيس الحكومة بحل الكنيست لأن معظم أعضائها عارضوا الحكومة ولم يتم تشكيل حكومة بديلة.
4. إذا تم حل الكنيست بسبب الإخفاق في تشكيل حكومة جديدة.
5. إذا تم تمرير اقتراح بحجب الثقة، وفشل المرشح المقترَح في تشكيل الحكومة.

في الواقع، منذ قيام الدولة، أكملت ست دورات كنيست فقط فترة ولاية كاملة: الكنيست الثانية، الثالثة، الخامسة، السادسة، السابعة والحادية عشرة. تم تأجيل انتخابات الكنيست الثامنة لمدة شهرين بسبب حرب يوم الغفران، الأمر الذي تسبب في استمرار ولاية الكنيست السابعة لفترة أطول من الفترة المحددة لولاية كاملة. أما باقي دورات الكنيست فتم حلها في موعد مبكر أكثر.

وفي السنوات الأربع الماضية، تم حل الكنيست أربع مرات، ولذلك فإن الجولة الانتخابية الحالية هي الخامسة في هذه الفترة الزمنية. **واتخذت الكنيست الرابعة والعشرون قرارًا بحلها وتقديم موعد الانتخابات بعد سنة وشهرين من تشكيلها.**

هل هناك دول أخرى لديها وضع مماثل للانتخابات؟

في فحص تم إجراؤه حول هذا الموضوع في أنظمة ديمقراطية، تبين أنه تم في العقد ونصف الأخيرين إجراء جولتين انتخابيتين في غضون عامين تقريبا في البلدان التالية: الأرجنتين، النمسا، كندا، اليونان، اليابان، إيطاليا، هولندا، بولندا، إسبانيا وبريطانيا.

الحالة الوحيدة التي وجدنا فيها إجراء جولتين انتخابيتين في نفس العام، على غرار الجولتين الانتخابيتين اللتين أجريتا في إسرائيل في عام 2019، حدثت في إسبانيا وهي كذلك في عام 2019. **كانت الجولتان الانتخابيتان في إسبانيا جزءًا من عملية تسلسل لانتخابات يمكن القول إنها الأكثر تشابهًا مع الوضع الحالي للانتخابات الذي تشهده إسرائيل: أربع جولات انتخابية في السنوات الأربع 2015-2019.** كما ساد عدم استقرار برلماني في بريطانيا في السنوات الأخيرة، وتوجه مواطنوها إلى صناديق الاقتراع ثلاث مرات ما بين السنوات 2015-2019.

في بعض البلدان تتبدل الحكومات لفترات متقاربة، ولكن هذا لا يؤدي بالضرورة إلى حل البرلمان، إنما تشكيل ائتلاف في إطار البرلمان القائم. حدث هذا أيضًا في إسرائيل، مع حل حكومة الوحدة عام 1990، والذي في أعقابه أقيمت حكومة يمينية ضيقة في إطار الكنيست الثانية عشرة. حدث هذا أيضًا في الانتخابات المباشرة الخاصة لرئاسة الحكومة التي أعلن عنها في عام 2001 والتي تم فيها انتخاب رئيس الوزراء أريئيل شارون، والذي شكل ائتلافًا في إطار ولاية الكنيست الخامسة عشرة.

الحق في الانتخاب والترشح

مؤهلون للترشح: المواطنون الإسرائيليون الذين تبلغ أعمارهم 21 عامًا أو أكثر، باستثناء كبار مسؤولي القطاع العام، ومن بينهم: الحاخامين الرئيسيين، القضاة، مراقب الدولة، رئيس هيئة الأركان، محافظ بنك إسرائيل، موظفين حكوميين وكبار الضباط.

من لا يمكنه الترشح: أي شخص حُكم عليه بالسجن الفعلي لأكثر من ثلاثة أشهر ولم تنته بعدُ سبع سنوات على انتهاء العقوبة، إلا إذا قرر رئيس لجنة الانتخابات المركزية أن المخالفة ليست مشينة.

لن تشارك قائمة أو مرشح في انتخابات الكنيست إذا كانت الأهداف أو الأفعال تتضمن أحد ما يلي: إنكار وجود دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، التحريض على العنصرية أو دعم الكفاح المسلح لدولة عدو أو دعم منظمة إرهابية مناهضة لدولة إسرائيل.

أصحاب حق الاقتراع: في إسرائيل يحق التصويت لجميع مواطني الدولة المسجلين في سجل السكان والذين بلغوا 18 عامًا بحلول يوم الانتخابات. يحق للمواطنين الإسرائيليين الذين لا يسكنون في إسرائيل التصويت إذا تواجدوا في إسرائيل يوم الانتخابات.

انتخابات الكنيست الـ 25:

عدد أصحاب حق التصويت

الكنيست الـ 25
6,788,804

الكنيست الـ 24
6,578,084

زيادة في عدد المصوتين
210,720
+3.2%

عدد صناديق الاقتراع العادية في جميع أنحاء البلاد يوم الانتخابات
11,707

من بينها هي صناديق اقتراع متاحة
5,116

من بينها هي صناديق اقتراع متاحة وخاصة
2,939

إذا لم يكن بإمكان الشخص محدود الحركة التصويت في مكان إقامته في صندوق الاقتراع الذي يتضمن اسمه بسبب عدم كون الصندوق متاحا، فيمكنه التصويت بمغلف مزدوج في أي صندوق اقتراع متاح وخاص في جميع أنحاء البلاد.

معدلات التصويت

للتقرير الذي أعاده مركز الأبحاث والمعلومات في الكنيست بموضوع نشر معدلات التصويت (باللغة العبرية)

كانت نسبة التصويت في انتخابات الكنيست الرابعة والعشرين هي الأدنى من بين الجولات الانتخابية الأربع الأخيرة، ويرجع ذلك أساسًا إلى الانخفاض الكبير في نسبة التصويت في البلدات العربية.

نسب التصويت في الانتخابات الأخيرة

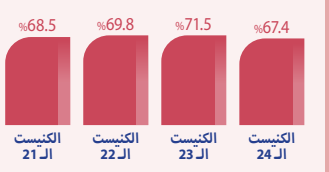

نسب التصويت حسب البلدات

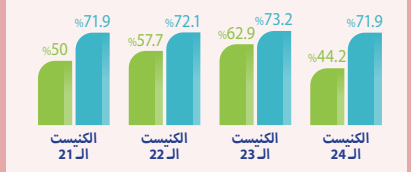

المعطيات الخاصة بصناديق الاقتراع صحيحة ليوم 14 أيلول/ سبتمبر 2022

تقييد حق التصويت

في جميع دول العالم يسمح التصويت للمؤسسات الوطنية فقط لمواطني الدولة، وفي كل منها يتم تحديد الحد الأدنى لسن التصويت بين الأعمار ما بين 16 و25 عاما. ومع ذلك، هناك دول تم فيها وضع قيود إضافية على حق التصويت.

للتقرير الذي أعاده مركز الأبحاث والمعلومات في الكنيست بموضوع نشر معدلات التصويت (باللغة العبرية)

في إسرائيل والعديد من البلدان الأخرى، يحق للمواطنين التصويت فقط إذا كانوا من مواطني الدولة أو إذا أقاموا فيها لفترة زمنية معينة قبل الانتخابات؛ مع ذلك، **هناك دول، بما في ذلك الولايات المتحدة، التي تسمح بالتصويت أيضًا للمواطنين الموجودين خارج حدود الدولة.**

في إسرائيل ودول أخرى، يتم تحديث قاعدة بيانات الناخبين تلقائيًا، ولا يُطلب من المواطنين اتخاذ أي إجراء قبل عملية التصويت. مع ذلك، **هناك دول تتطلب التسجيل المبكر قبل التصويت**، مثل معظم الولايات الأمريكية، كندا، بريطانيا، جنوب إفريقيا والسويد.

تقيد بعض الدول حقوق التصويت للسجناء. هذا هو الحال، على سبيل المثال، في معظم الولايات الأمريكية، إيطاليا، المجر وبلغاريا. وفي كندا يسري الحد الأقصى فقط على السجناء الذين حُكم عليهم بالسجن لمدة عامين أو أكثر. وفي بريطانيا، يُسلب حق التصويت لبعض السجناء، مع الفرق بين أنواع السجناء والمخالفات التي ارتكبوها. ومن بين أمور أخرى، يسلب حق التصويت للمدانين بالفساد المتعلق بطهارة الانتخابات (المخالفات المتعلقة بالعملية الانتخابية نفسها، أو عملية التسجيل للانتخابات، أو الحملة الانتخابية) لمدة 3-5 سنوات من تاريخ الإدانة.

وفي بعض الولايات الأمريكية يستمر سلب حق التصويت من السجناء حتى في فترة الإفراج المشروط عنهم.

وفي عدد قليل من البلدان، يتم تقييد الحق في التصويت بسبب انعدام الأهلية العقلية، كما هو الحال في سنغافورة والمجر، على سبيل المثال.

التصويت حق أم واجب؟

في 27 دولة حول العالم، يسري على المواطنين واجب قانوني بالتصويت. ومع ذلك فإن معظمها لا تفرض عقوبات بسبب عدم التصويت، أو تسمح بتجنب العقوبة إذا أصر المواطن على عدم التصويت. الديمقراطيات البارزة التي تلزم مواطنيها بالتصويت اليوم هي بلجيكا واليونان وأستراليا.

التصويت بمغلفات مزدوجة

يصوت معظم المواطنين الإسرائيليين في صندوق الاقتراع القريب من محل إقامتهم باستخدام مغلف عادي؛

لكن هناك من يُسمح لهم بالتصويت باستخدام مغلف مزدوج في غير مركز الاقتراع الذي ينتسبون إليه، ومنهم:

- جنود، مبعوثو وزارة الخارجية، موظفون حكوميون في الخارج، مبعوثو المؤسسات الصهيونية، من يرقدون في المستشفيات، نساء يمكثن في مأوى للنساء المعنفات، سجناء ومعتقلون ومواطنون من ذوي المحدوديات ممن يمكثون بشكل دائم في مؤسسات معينة.
- مرضى تم التأكد من إصابتهم بكورونا ومواطنون يتواجدون في الحجر الصحي بسبب وباء كورونا.
- يمكن لمحدودي الحركة التصويت في صناديق اقتراع متاحة وخاصة.
- يحق لأفراد الشرطة التصويت في أي صندوق اقتراع. لهذا الغرض عليهم أن يحضروا بالزي الرسمي (ما لم توافق شرطة إسرائيل على التصويت بغير الزي الرسمي) وعرض بطاقة شرطي أو أي وسيلة تعريف أخرى وبطاقة تصويت.

نسبة المصوتين بالمغلفات المزدوجة

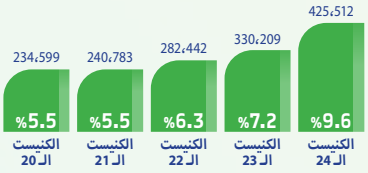

يرجع الارتفاع الكبير في عدد من صوتوا بمغلفات مزدوجة في انتخابات الكنيست الرابعة والعشرين إلى المواءمات التي تم إجراؤها من أجل خوض الانتخابات في ظل جائحة كورونا.

في انتخابات الكنيست الخامسة والعشرين سيكون هناك:

عدد القوائم المتنافسة والمنتخبة في الجولات الانتخابية الخمس الماضية

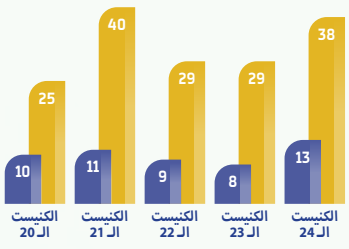

في انتخابات الكنيست الخامسة والعشرين ترشحت 40 قائمة. قد يكون هناك فرق بين عدد القوائم التي ترشحت وعدد القوائم التي ستتنافس في النهاية في الانتخابات. إذا استقال جميع المرشحين في قائمة معينة قبل يوم الانتخابات، فلن تكون القائمة مؤهلة للانتخاب.

حزب، قائمة، كتلة

حزب

ينص قانون الاحزاب لسنة 1992، على أن الحزب هو "مجموعة أشخاص تنظموا من أجل العمل بصورة قانونية على دفع أهداف سياسية أو اجتماعية وتمثيلهم في الكنيست من قبل أعضاء منتخَبين".

قائمة

يقضي قانون انتخابات الكنيست (نص موحد) لسنة 1969 بأن الأحزاب تتقدم بقوائم مرشحين إلى الكنيست وأن التصويت في الانتخابات يجري لصالح القوائم. ويمكن أن يتم تقديم قائمة مرشحين من قبل حزب واحد أو عدة أحزاب (وفي هذه الحالة يتم تسميتها قائمة مرشحين مشتركة).

كتلة

قائمة المرشحين التي حصلت على تمثيل برلماني تصبح كتلة عند دخولها الكنيست، ويتماشى عدد أعضائها مع عدد المقاعد البرلمانية التي حصلت عليها في الانتخابات. أما الحزب أو الأحزاب المعنية بتشكيلها فهي تستمر في الوجود كـأحزاب خارج الكنيست.

نسبة الحسم

وهي الحد الأدنى من مجمل أصوات المصوتين في الانتخابات، المطلوب للقائمة من أجل الحصول على تمثيل برلماني. على مدار السنين طرأت تغيرات على نسبة الحسم كما هو موضح في الرسم البياني:

بين الانفصال والانسحاب: تغيرات في أطر سياسية

الكتلة التي تعمل في الكنيست تدخل إلى الكنيست ضمن إطار سياسي معين، ولكن يمكن أن يتغير هذا الإطار خلال فترة عمل الكتلة. يمكن أن يحدث التغيير عندما يختار بعض أعضاء الكنيست الانفصال عن كتلتهم وإقامة كتلة جديدة أو الانضمام إلى كتلة أخرى. ويمكن أن يحدث تغيير في تركيبة الكتل في الكنيست أيضا عندما تتخذ عدة أحزاب قرارا بالتوحد مع بعضها البعض وتصبح كتلة واحدة.

بالإضافة إلى إمكانية الانفصال كما هو محدد في قانون أساس الكنيست يوجد للجنة الكنيست صلاحية في الإعلان عن عضو الكنيست كمن انسحب من كتلته. يفصل القانون العقوبات التي ترافق الانسحاب، والرئيسية بينها هي منع إمكانية من تم الإعلان عنه كمنسحب ولم يستقل بموعد قريب من ذلك أن يشارك في انتخابات الكنيست القادمة ضمن الحزب الذي حصل على التمثيل البرلماني في الكنيست السابقة (لا يوجد تعريف قانوني لاصطلاح "في موعد قريب"). يكمن المنطق من وراء هذه العقوبة وعقوبات أخرى في التوتر بين الرغبة بأن يكون عضو الكنيست الذي تم انتخابه ضمن حزب معين ملتزما بقيم الكتلة والقرارات المتخذة من قبلها وبين الرغبة في السماح له بحرية التصرف حتى لو كانت مواقفه متناقضة مع مواقف كتلته.

منذ عام 1991 وهو موعد سن البند 6أ من قانون أساس الكنيست تم الإعلان عن ثلاثة أعضاء كنيست كمنسحبين: ميخائيل نودلمان (عام 2006)، أورلي ليفي أباكسيس (2017) وعميحاي شيكلي (2022).

تمويل نفقات انتخابات الأحزاب

المصادر الرئيسية لمدخولات الأحزاب خلال فترة الانتخابات هي التمويل العام (من خزينة الدولة) والتبرعات بمبالغ محدودة. يتم احتساب المبالغ التي تحصل عليها الأحزاب وفقًا لعدد وحدات التمويل التي تستحق الحصول عليها ووفقًا لمبلغ وحدة التمويل، والذي يصل حاليًا إلى 1.6 مليون شيكل.

للحزب الذي حصل على تمثيل انتخابي في الكنيست المنتهية ولايتها:

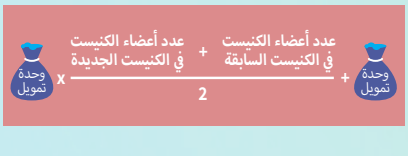

للحزب الذي لم يحصل على تمثيل انتخابي في الكنيست المنتهية ولايتها:

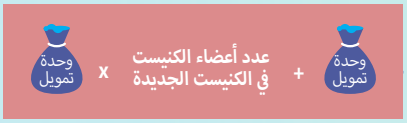

الدعاية الانتخابية: من مكبرات الصوت وحتى جهاز الأيفون

يضع قانون الانتخابات (طرق الدعاية) لعام 1959 بعض القيود على الدعاية الانتخابية، والتي يسري القسم الأكبر منها في فترة الـ 90 يومًا التي تسبق موعد إجراء الانتخابات. ومن بين أمور أخرى، **يحظر القانون نشر الدعاية الانتخابية في الراديو والتلفزيون في فترة الـ 60 يومًا التي تسبق الانتخابات، باستثناء البث الدعائي المسموح به في فترة الـ 14 يومًا قبل موعد إجراء الانتخابات**. وينص القانون بالتفصيل على حساب عدد الدقائق التي تستحق الحصول عليها أي قائمة أو حزب من كتل الكنيست المنتهية ولايتها من أجل البث الدعائي. وعلى رئيس لجنة الانتخابات المركزية أن يصادق على البث الدعائي مقدمًا.

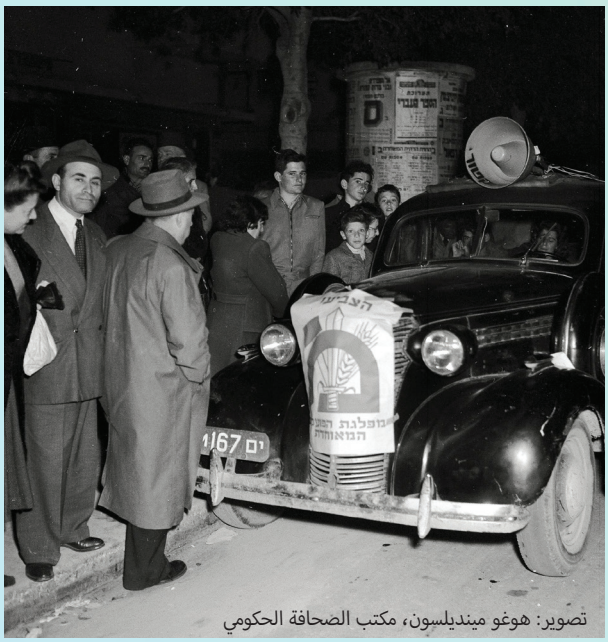

تصوير: هوغو مينديلسون، مكتب الصحافة الحكومي

منذ سن قانون الانتخابات (طرق الدعاية) لسنة 1959، وحتى يومنا هذا، شهد القانون تغييرات ناتجة عن الحاجة إلى تكييف القانون مع الواقع الإعلامي في إسرائيل، وهكذا، في عام 1969، تم إضافة بند بخصوص إدخال البث الدعائي على التلفزيون، وفي عام 2002 أضيف بند بخصوص نشر استطلاعات الرأي الخاصة بالانتخابات.

وفي أعقاب تطور الوسائط الإلكترونية وحقيقة كونها وسائل اتصال تستخدم لنشر رسائل كثيرة تعد بمثابة دعاية انتخابية، أشارت جهات عديدة إلى ضرورة تنظيم البث الدعائي على الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعية. ويُطلب تنظيم الموضوع بسبب الخوف من إساءة استخدام فضاء الانترنت لنشر الدعاية الكاذبة والملفقة واستخدام "الروبوتات" (حسابات وهمية على مواقع التواصل الاجتماعي) وأخرى.

وفي 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017، قدمت اللجنة العامة لدراسة قانون طرق الدعاية، برئاسة قاضية المحكمة العليا (سابقا) دوريت بينيش، توصياتها إلى رئيس الدولة ورئيس الكنيست ورئيس لجنة الانتخابات المركزية التابعة للكنيست. وتضمنت التوصيات اقتراحات بإدخال تعديلات مختلفة على القانون، ومن بينها توصية بإحالة أحكام القانون الجوهرية، ولا سيما تلك المتعلقة بمبدأ الشفافية، أيضا على مجال الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي.

عشية انتهاء فترة ولاية الكنيست الرابعة والعشرين، تم المصادقة على تعديل قانون يقضي بوجوب الشفافية أيضًا على الدعاية التي لا تتم من خلال وسائل الإعلام التقليدية (الراديو، التلفزيون والصحافة المكتوبة). وينص القانون المعدل على أن الإعلانات الانتخابية المنشورة، بأي وسيلة كانت، يجب أن تحمل اسم الناشر واسم من يطلب النشر، مع تفاصيل الاتصال، وكذلك اسم المتنافس أو الجهة التي تم نشر الإعلان باسمها. **وتم صياغة القانون بطريقة "عابرة للوسائط"، من منطلق الاعتقاد أنه بسبب التطورات التكنولوجية السريعة، فمن الأنسب فرض واجب الشفافية المبدئي في نشر الدعاية الانتخابية بطريقة لا تعتمد على وسائط التواصل، والتي يمكنها أن تتغير وتتطور بسرعة.**

وأدخلت تعديلات إضافية على القانون والتي تم تمريرها في الكنيست الرابعة والعشرين بروح العصر: إلغاء البند الذي يحظر استخدام أي طائرة وسفينة على اختلاف الأنواع كأداة دعائية وتعديلات على القيود المفروضة على استخدام مكبرات الصوت في الاجتماعات والوقفات التي هدفها ترويج الدعاية الانتخابية.

ووضعت توصيات إضافية قدمتها اللجنة العامة لدراسة قانون طرق الدعاية وأيضا اقتراحات لتعديل القانون بناءً على توصياتها، على طاولة الكنيست للمداولات المبكرة، إلا أن الوقت لم يسعف لجنة الدستور لبحثها حتى الآن. إحدى التوصيات هي إلغاء الحظر القانوني المفروض على الدعاية الانتخابية في الراديو والتلفزيون خلال فترة الستين يومًا التي تسبق يوم الانتخابات، وذلك من باب الإدراك أن هناك ثمة صعوبة كبيرة في إنفاذ هذا الحظر القانوني.

رسميا فإن أي خرق لقانون الانتخابات (طرق الدعاية) لسنة 1959 يعتبر جريمة جنائية. ومع ذلك فإن إنفاذ أحكام القانون في جميع وسائل الإعلام والتواصل، لا سيما وسائل التواصل الإلكترونية، يتم أساسا من خلال إصدار أوامر منع من قبل رئيس لجنة الانتخابات المركزية، كما يمكن للجمهور تقديم الالتماسات المتعلقة بالدعاية الانتخابية إلى رئيس لجنة الانتخابات المركزية، وذلك وفقًا للقواعد المعمول بها والتعليمات التي تظهر على الموقع الإلكتروني للجنة الانتخابات المركزية في الكنيست. وكجزء من تقرير "لجنة بينيش"، تم تقديم اقتراح بتفويض رئيس اللجنة بفرض عقوبات مالية، ولكن لم تبحث الكنيست في هذا الاقتراح حتى الآن.

هل بإمكانك أن تجيب على استطلاع قصير؟ تقييدات حول نشر نتائج استطلاعات الرأي

توفر استطلاعات الانتخابات الاطلاع على آخر التطورات المتعلقة بأنماط التصويت وتعكس عقلية جمهور الناخبين في يوم إجراء الاستطلاع، إلا أن نشر النتائج من شأنه أيضا أن يؤثر على الناخبين ومن ثم على نتائج الانتخابات. وفي ضوء ذلك فإن نشر نتائج استطلاعات الانتخابات قبل موعد الانتخابات من الممكن أن يستخدم كأداة للتلاعب من قبل جهات لها مصالح معينة.

ويتطرق التشريع حول الموضوع من بين الأمور إلى شفافية الاستطلاع وموعد نشر النتائج. وبحسب قانون الانتخابات (طرق الدعاية) لسنة 1959 – فإن الاستطلاع الانتخابي هو "استطلاع يتم القيام به في فترة الانتخابات ويفحص أنماط التصويت للناخبين في يوم الانتخابات، أو يفحص مواضيع مرتبطة بشكل مباشر بمن يتنافس في الانتخابات". وتلزم تعليمات القانون الجهة الأولى التي تقوم بنشر نتائج استطلاع الانتخابات ومن يقوم بنشر النتائج في غضون الـ 24 ساعة الأولى من نشر النتائج لأول مرة أمام الجمهور بالتصرف بشفافية بما يخص هوية الجهة التي دعت إلى إجراء الاستطلاع، هوية الجهة التي قامت بإجراء الاستطلاع، وطريقة تحرير الاستطلاع. كما أن على محرر الاستطلاع أن يبعث بنسخة من نتائج الاستطلاع التي سيقوم بنشرها إلى لجنة الانتخابات المركزية مع هذه التفاصيل المذكورة أعلاه وأيضا إرسال تقرير حول الاستطلاع إلى مراقب الدولة حتى 20 يوما من إجراء الانتخابات. وفي الفترة التي تبدأ في نهاية يوم الجمعة الذي يسبق فتح صناديق الاقتراع وحتى موعد إغلاق صناديق الاقتراع يحظر نشر نتائج استطلاعات رأي لم يتم نشرها قبل بدء هذه الفترة. **ومعنى ذلك أنه يحظر نشر معطيات يتم الحصول عليها من عينات واستطلاعات مختلفة في الأيام الأربعة التي تسبق موعد يوم الانتخابات (التي تجري في العادة يوم الثلاثاء) وذلك حتى موعد إغلاق الصناديق.**

وفي ضوء هذا الحظر، فإن نشر نتائج استطلاعات رأي تتنبأ نتائج التصويت في يوم الانتخابات نفسه والمعروفة باسم **"عينة الانتخابات"** ضمن البث التلفزيوني كعينة أو كما توصف باللغة المهنية **"عينة صناديق الاقتراع"** هو مسموح فقط بعد إغلاق صناديق الاقتراع أي في الساعة العاشرة مساء من يوم الانتخابات.

كيف يتم إجراء العينة في يوم الانتخابات؟ النموذج الإحصائي والذي بحسبه يتم إجراء الاستطلاع يتضمن عملية استطلاع المشاركين حول تصويتهم في الانتخابات بمحاذاة صناديق اقتراع مختارة من جميع الأماكن التي صوتوا فيها في جميع أرجاء البلاد (فيما يلي: الصناديق التي تحمل أصوات حقيقية) والتي من المفروض أن تتضمن نتائج تصويت مشابهة لنتائج التصويت الفعلية. وعندما يخرج المصوتون من صناديق الاقتراع يطلب منهم إعادة التصويت في صناديق العينات بشكل مشابه لتصويتهم في الصناديق الفعلية. يعتبر التصويت في عينة الصناديق سريا للغاية. ويتم ترجمة الموديل الإحصائي لنتائج العينة إلى تنبؤات قطرية. وتستند نتائج العينة التي تنشر في الساعة العاشرة مساء إلى نتائج تم جمعها مسبقا قبل موعد إغلاق صناديق الاقتراع من أجل إتاحة الوقت لتحليل المعطيات.

> تنبؤات دقيقة لنتائج الانتخابات مرتبطة في تعاون الجمهور المشارك في العينة والتصويت بشكل مشابه للتصويت الحقيقي.

ويحظى نشر نتائج العينة في نهاية يوم الانتخابات باهتمام كبير لسببين رئيسيين، والسبب الأساسي الأول من بينهما هو بسيط وبحسبه فإن هنالك ثمة اهتمام كبير في نشر نتائج الانتخابات. كما أن وسائل الإعلام التي تقوم بنشر نتائج العينة بإمكانها أن تلبي اهتمام الجمهور الكبير حتى قبل نشر وإتاحة النتائج الفعلية للانتخابات. وإلى حد معين فإن التنبؤات مهمة أيضا للأحزاب والمرشحين في الانتخابات، وهي بمثابة نقطة بداية لبدء الاتصالات لتشكيل ائتلاف حكومي حتى قبل نشر النتائج الفعلية للانتخابات.

نتائج الانتخابات

قصة بطاقة الاقتراع

إعداد وحتنلة: روني هيرشكوفيتس، الدكتورة نيلي كفير، الدكتورة ميخال ليرير وأورلي ألماغور-لوطن، مركز الأبحاث والمعلومات في الكنيست | **تحرير لغوي:** هيئة "أقوال الكنيست"
تصميم: قسم الطباعة والمنشورات في الكنيست | **ترجمة:** إلحنان غولدبيرغ وأحمد محاميد